ظاهرية ابن حزم الأندلسي: نظرية المعرفة ومناهج البحث

المؤلف: **أنور خالد الزعبي**
الناشر: **المعهد العالمي للفكر الإسلامي ودار البشير** (الأردن).
سلسلة المنهجية الإسلامية (١١).
الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، (١٦٢صفحة).

البشير صوالحي*

تهتم الدراسات الفكرية والعلمية الحديثة - وخاصة في الغرب - باكتشاف المناهج التي اعتمد عليها كبار الفلاسفة والمفكرين في بناء نظرياتهم وأنساقهم الفكرية، إلا أنه يلاحظ أن الدراسات الإسلامية في البلدان الإسلامية كثيرا ما تتغاضى عن هذا الجانب الحيوي، خاصة إذا تعلق الأمر بعلمائنا الأوائل أصحاب الفكر الموسوعي المتجدد والإنتاج العلمي الغزير؛ ذلك أن القيام بهذه المهمة الصعبة يقتضي استعداداً كبيراً لطول المشوار ووعورة الدرب من دراسة لمؤلفاتهم، وتتبع لما كتب عن أفكارهم واجتهاداتهم، ثم تحليل ذلك وفقاً للتطور العام للفكر الإسلامي، سعيًا إلى رصد المؤشرات المنهجية التي قامت عليها. وقد جاء هذا الكتاب محاولة جادة ليسهم في الكشف عن "نظرية المعرفة ومناهج البحث" عند علم من أعلام الفكر الإسلامي وهو **الإمام ابن حزم الظاهري**.

---

* طالب دكتوراه بالجامعة الوطنية الماليزية، ماجستير من قسم معارف الوحي والتراث بالجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، محاضر بالمركز الإعدادي بالجامعة نفسها.

لقد بنى الأستاذ **أنور الزعبي** دراسته **لابن حزم** على تصدير وتمهيد وسبعة فصول وخاتمة.

وقد خصص الباحث **التصدير** للحديث عن الدراسات السابقة عن فكر **ابن حزم** ومذهبه الظاهري، مبينا أن الكثيرين قد أساءوا فهمه بسبب نكهته غير المألوفة ونزعته النقدية اللاذعة، وأن جهده العظيم لم يتوافر له من جهد الباحثين ما يوازيه ويواكبه لنتمكن من الإحاطة بما فيه من أصالة وعمق وشمول.

ويرى الكاتب أن أكثر ما يميز عمل **ابن حزم** إدراكه أن طالب المعرفة لا يستطيع بغير منهجية ذات أصول مستقرة وضوابط واضحة أن يتوصل إلى نسق من الحقائق يوافق مركبات نفسه، من حس وعقل وتجربة. ثم يؤكد الكاتب أنه لا يعلم فيلسوفاً استطاع أن يخرج عن الواقعية الساذجة ويعود إليها بعد نقده لها والظفر بحقائقها بمثل ما وصل إليه **ابن حزم** من نتائج باهرة في ذلك.

ويضيف الأستاذ **الزعبي** أن **ابن حزم** أدرك من جانب آخر مأزق الثقافة الإنسانية في عصره، وتحديداً الثقافة العربية الإسلامية بوصفها قمة منجزات الحضارة الإنسانية في عصره؛ وأنه رأى أن هذا المأزق لا يتمثل في الأفكار أو المعتقدات في حد ذاتها، فكثير مما يعتقده الناس حق، ولكن المأزق يتمثل في العقل المسلم العاجز عن إدراك الحق وعن تطوير معارفه. فكان أن قدم **ابن حزم** منهجيته التي رأى أنه بوسعها تخليص العقل المسلم من الخلط الحاصل في فهمه واستيعابه للحقائق.

ويخلص الباحث في **التمهيد** إلى حاجة الدراسات التراثية إلى الاهتمام بمناهج العلماء والمفكرين وخاصة بعد أن انشغل الناس زمنًا طويلاً بمجرد نشر التراث وتحقيقه فقط دون تحليل ودراسة نقدية لمضامينه. وقد رصد في **التمهيد** الدرسات السابقة عن **ابن حزم** وبين عدم عنايتها الكافية بمنهجه.

ثم حدد الباحث الإشكالية الأساسية لدراسته بأنها تسعى للكشف عن مناهج البحث والاستدلال التي استعملها **ابن حزم** في بناء منظومته الظاهرية في

مستوياتها الفقهية والأصولية والفلسفية، والتي بنى عليها ما توصل إليه من أفكار وآراء. وقد عالجت الدراسة هذه الإشكالية عبر فصول عدة عقدت لها:

ففي **الفصل الأول** أبرز الباحث منعطفات سيرة **ابن حزم** وأثرها في نبوغه العلمي، سواء في مرحة النشأة وطلب العلم، أم في مرحلة الاشتغال بالسياسة، أم في مرحلة اعتزالها والانقطاع للعلم ونشره. وبين ارتباطها جميعاً بنفسية **ابن حزم**، كما أوضح أن أبرز ما في هذه النفسية تعطشها لليقين، وانشغالها به، حتى ظفرت به على أسس منهجية صارمة، فأشهر يقينه وأعلن عن تأسيس مذهبيته الظاهرية وتطبيقها في سائر مناحي المعرفة: كالديانات، والفلسفة، والأدب، واللغة، والتاريخ، والتشريع، مما جعل فكره منظومة واحدة، متكاملة العناصر، متسقة الرؤية، منسجم الأهداف.

وقد حصر الباحث عملية البحث عن اليقين عند **ابن حزم** في جانبين:

الأول: جانب نقدي سلبي قوامه التبصر بالعيوب الشخصية والمنهجية التي تعترض عملية البحث عن اليقين.

والثاني: جانب نقدي إيجابي قوامه الاستعمال الدقيق لمنهجية متماسكة.

ثم انتقل الباحث بعد ذلك إلى بيان بداية تطبيق **ابن حزم** لمنهجه ـ بوصفه طالباً لليقين ـ وإبطاله المواقف اللاعتقادية مثل موقف الشك المطلق، وإبطال كل الدعاوى المعرفية المنحرفة كرده على مبطلي الحقائق والموسوسين والقائلين بتكافؤ الأدلة، وكذلك إبطال الدعاوى الاعتقادية المنحرفة مثل اليهودية، والمسيحية، وغيرهما، والأهواء مثل دعاوى الفلاسفة الناتجة عن الشغب كما يرى، وغير ذلك من الدعاوى الأخرى، كتلك التي ترى الذوق والمواجد طريقًا يوصل إلى الحقيقة. وهكذا لا تكتمل المنهجية عند **ابن حزم** إلا بمناقشة الدعاوى المختلفة للفصل فها والوصول إلى اليقين.

أما في **الفصل الثاني**: فقد اهتم الباحث ببيان أصول ظاهرية **ابن حزم**، ومدى اتفاقها واختلافها مع أصول غيره من المفكرين، لا سيما **أرسطو** الذي

اتُّهِم **ابنُ حزم** بمخالفته بدون أن يفهم غرضه، وفي هذا الصدد أكّد الباحث وعي **ابن حزم** لموقفه وتحيزه له عن قصد واضح.

ويرى الباحث أن ملامح هذه الأصول **الحزمية** الجديدة تتمثل فيما يلي:

أ- اعتبار العقل عرضاً من أعراض الجسم وليس جوهراً، وعليه ففاعليته محدودة بمعرفة الكيفيات على ظاهرها، أما ما هو فوقه فلا.

ب - رفض مقولة الجوهر كلها في فهم الموجودات والاقتصار على الكيفيات التي يتألف منها الجسم مما يجعل النظر إليه قاصرا على ظواهره. وقد حصر **ابن حزم** الجواهر المدعاة فوجدها ثمانية هي: الله، والعقل، والنفس، والهيولى، والصورة، والخلاء، والمدة، والجزء الذي لا يتجزّأ؛ ثم شرع في تفنيدها واحدة واحدة على أسس برهانية.

جـ - تبنّي النظرة الاسمية في فهم الكليات، وأنكر القول بعقول كلية أو مصارد للمعرفة غير الأوائل الحسية والعقلية.

د - ممارسة النقد والتحليل على نطاق واسع مما لم تثمره معالجات **أرسطو**، لا سيما في الجوانب التصورية، واللغوية، والنصية.

هـ - الاهتمام بكيفية الإقرار بمقدمات يقينية مما دفعه إلى تحديد شروط التحقق من صدق المقدمات.

ويعتقد **الزعبي** أن هذه الأصول التي بنى عليها **ابن حزم** ظاهريته هي التي أثمرت تلك المناهج التي تولى هو معالتجها في الفصول اللاحقة من هذه الدراسة.

وبداية من **الفصل الثالث** يشرع الباحث في عرض مناهج البحث عند **ابن حزم** وخصص لها خمسة فصول متفرقة. ففي **الفصل الثالث** بين المؤلف منهج التحليل الظاهري ومعالمه عند **ابن حزم**، حيث وضح **ابن حزم** طبيعة الوعي الإنساني ومتطلباته الحسية والعقلية التي تصلح أساسًا لبناء الحقائق، تلك المتطلبات التي سماها "موجبات العقول"، وأوضح تسويغه لذلك عبر خطوات منهجية قوامها التأمل العميق في مجرى الخبرة وتحليلها بإعمال قاعدة الثابت

المطرد، ثم فهمه للعقل على أنه عيان وتمييز في بداية أمره، ثم فاضل بين الأشياء والأفعال، فكان هذا الفصل -في رأي الكاتب- تتويجا لظاهرية **ابن حزم** باعتبارها تطابق بين الظاهر والباطن مطابقة تامة، في حين تبقي الغيب ضمن مجاله المتجاوز للمعرفة البشرية.

وبناءً على كل ذلك يرى الباحث أن هذه المنهجية تبرز للمرة الأولى باعتبارها محاولة من محاولات جعل الفلسفة علمًا.

أما **الفصل الرابع** فقد خصصه الباحث لدراسة المنهج التجريبي عند **ابن حزم** بوصفه جزءاً من ظاهريته، لأنه اعتمد على المشاهدات والتجارب في إنتاج مقدمات حقة متسقة مع الأوائل الحسية والعقلية. وتضمن الفصل كذلك بيانًا لوعي **ابن حزم** العميق بمشكلات الاستقراء والعليّة، وتوظيفه لهذه المقدمات في بناء الأقيسة المنطقية.

ويرى الباحث أن **ابن حزم** قد وضع حدًا فاصلاً ما بين مشروعية الاستقراء العلمي المنضبط (الاستقراء التام) ومشروعية الاستقراء الظني (الاستقراء الناقص)، مبينًا أن الاستقراء التام لا يثير مشكلة بما أنه قابل لصحة التعميم، أما الاستقراء الناقص فهو محل الإشكال عنده، ومن ثَمَّ فهو يقسمه قسمين:

أحدهما: علمي موثوق به.

والآخر: لا سبيل إلى الثقة به، وهو الذي يرفضه ويشنع على من يستعمله، ولا يعتبره إلا حيلة اتخذها بعضهم حين سماه "قياسًا" وهو الحكم لشيء ما بحكم شيء آخر لاجتماعه معه واشتباهه به في صفة ما. فهو إذن خروج عن دائرة النوع إلى نوع غيره مع أن تباين الأنواع يدل على طبائع مختلفة، وهذا الانتقال غير المشروع يرفضه **ابن حزم** وينتقد الفقهاء والمتكلمين لاستعمالهم إياه.

ويرى الباحث أن دليل **ابن حزم** في ذلك أن كل ما في العالم مشابه بعضه لبعض ولا بد من وجه أو من وجوه، ومخالف أيضًا بعضه لبعض ولابد من وجه أو من وجوه.

وقد ترتب على هذه القناعة الحزمية رؤية علمية سليمة للطبيعة، حيث قصر العليّة على الطبيعة فقط، و لم يطبقها على الشريعة. ويضيف الباحث أن **ابن حزم** رفض بناءً على هذه القناعة كل دعاوى السحر والشعوذة واعتبارها مبنية على المشاهدات والتجارب وليست بالمعجزات الخارقة ولا قلبًا لسنن الطبيعة.

وفي **الفصل الخامس** تناول الباحث المنهج التاريخي عند **ابن حزم**، مبينًا طريقته في فهم الخبر والتاريخ واتباعه خطوات نقدية منهجية خلص بها التاريخ مما علق به من أوهام، موضحًا أن **لابن حزم** معايير عقلانية لقبول الخبر الصادق وهي:

١- أن يكون معلومًا صحته بأوائل العقل والحس.

٢- ومنها ما يصح ببرهان يقوم على صحته.

٣- ومنها ما ينقله صادق قد قام على صدقه برهان فهو صحيح ضرورة.

٤- أو ما نقله مصدقون مجتمعون تواترًا.

وقد استعمل **ابن حزم** منطق الجمع والمقارنة والإحصاء والتواتر، وهي خطوات صحيحة في مجملها للتثبت من صدق الأخبار، كما بين الباحث خصوصية فهم **ابن حزم** للمنقول الشرعي، وأنه يعول في ذلك على التواتر، وكذلك المعجزة بوصفها دليل صدق على صحة مضمون الشريعة، لأن المعجزة تخرق نظام الطبيعة وتكون دليل صدق الأنبياء مما يقتضي بالضرورة تصديق ما يدعون إليه، وإن كان بعض ما يذكرونه متجاوزًا لأوائل العقل والحس والتجارب، وفي حال عدم ثبوت المعجزات ينهار المنقول كله عند **ابن حزم**.

وبعد الحديث عن خطة **ابن حزم** في بناء التاريخ العام على القطع عبر مؤلفاته ودراساته الواسعة في الملل والنحل والأهواء والفرق، بين الباحث أن أهداف هذه الخطة هي الوصول إلى نقل الأحداث التاريخية اليقينية من خلال اختصار بعض التاريخ بما يلائم أغراض الاستدلال وصناعته في شكل مقدمات تصلح للقياس عليها إلى جانب المقدمات التجريبية والأولية، توجهه في ذلك

نظرته المرجعية التحليلية إلى الوجود بوصفه نظاماً يتبدى بوجوهه الأربعة: "الواقعي" و "التصوري" و "اللغوي" و "النصي".

أما **الفصل السادس** فقد بين فيه المؤلف استعمال **ابن حزم** للتحليل اللغوي المنطقي على أساس أن ذلك جزء من رؤيته النقدية الشمولية في المعرفة، فقد طبق **ابن حزم** التحليل اللغوي المنطقي لينتهي إلى رفض التعليل والقياس في اللغة، لأن اللغة عنده موقوفة للتعبير عن معانٍ ثابتة واحدة في كل اللغات، ومن ثَمَّ فإن اختلاف اللغات والألفاظ لا يقود إلى اختلاف المعاني، لأن اللغة تتأسس على المسميات ذاتها (أي على الأجسام وكيفياتها) لا على الأسماء. كما رفض **ابن حزم** التأويل اللغوي غير المنضبط. وبناءً على ذلك فإن **ابن حزم** يوجب أخذ ما جاء في الشريعة على ظاهره، ويرفض تأويله إلا بدليل، ويبقي الأمر على ظاهريته ولا يصرف الغائب إلى الشاهد. وهنا يلاحظ الباحث أن فهم **ابن حزم** للغة كان شاملاً حيث استوعب المستويات الصوتية والنحوية والصرفية والدلالية.

أما **الفصل السابع** والأخير فقد ناقش فيه الباحث المنهج الأصولي عند **ابن حزم**، وبين أن **ابن حزم** قد حصر مصادر التشريع الإسلامي في القرآن الكريم والسنة، ثم إجماع الصحابة، أما الاجتهاد فيقتصر على ما سماه بالدليل.

والدليل عند **ابن حزم** هو كل ما ثبت بالعقل، ومنه ما هو وقف على النصوص الشرعية.

ويرى الباحث أن الدليل عند **ابن حزم** هو لب المنهج الظاهري، ويحدده في ثمانية أنواع تدخل تحتها أقسام عدة، وهي:

أ- الإجماع: ومنه "استصحاب الحال"، و"أقل ما قيل"، و"إجماعهم على ترك قول ما وعلى أن حكم المسلمين سواء".

ب - الدليل المأخوذ من النص، وفيه سبعة أقسام منها: "مقدمتان تنتجان نتيجة" أي القياس المنطقي، و"شرط معلق بصفة" و"المتلائمات" أي الأسماء

المترادفة، و"أقسام تبطل كلها إلا قسمًا واحدًا" و"القضايا المتدرجة" و"عكس القضايا"، و"الانطواء في القضايا"، ويضاف إليها مقدمات ما أدرك بالحس والعقل.

ومن هذه جميعا يتكون الدليل عند **ابن حزم**، وبها يتم بناء الأحكام، وتفسير ما يعقل في الشريعة، أما ما يتجاوز المعقول فيجب التوقف فيه، وأخذه على ظاهره إن لم يوجد دليل من نص آخر يلقي الضوء على المراد به.

وينفي **ابن حزم** بذلك في النهاية أي تعارض أو تناقض بين العقل والنقل، فثمة ما هو مشترك بين الطرفين، بالإضافة إلى ما ينفرد به كل منهما.

والذي ينفرد به العقل هو إثبات الحقائق حتى قبل أن تثبت عن طريق الشرع، وهذه الحقائق تتمثل في إثبات موجب العقول والألوهية، والنبوة، وصحة الرسالة، وكل المقدمات الأخرى الضرورية؛ أما ما ينفرد به النقل فهو الإخبار بما يتجاوز المعقول ولا يعارضه مثل الإخبار عن عالم الغيب، والملكوت، والأوامر والنواهي التي لا موجب للانصياع لها إلا ورودها في الشريعة.

وأما ما هو مشترك بينهما فهو جملة القضايا المتعلقة بالشاهد، أي بالأجسام وكيفياتها، والقضايا الناتجة عنها بالاستدلال وفقا للمناهج التي سبق بيانها. ففي هذا المجال يرى **ابن حزم** أن المعقول والمنقول متطابقان تمامًا، وإن وجد فارق بينهما فلا يعود لاختلاف بينهما ولكنه يعود إلى أخطاء في عملية الاستدلال بحد ذاتها.

ويرى الكاتب أن نفي **ابن حزم** للتعارض بين المعقول والمنقول هو في ذاته دفاع عن الفلسفة لأن صدقها متطابق مع صدق الشريعة.

بهذه الرؤية العقلانية لمفهوم الدليل يقوم **ابن حزم** بنقد الأدلة الأصولية التي تأخذ بها المذاهب السنية الأربعة، ومذاهب الشيعة والمتكلمين وأضرابهم من رأي وقياس واستحسان وتأويل وغيرها، من جهة كونها لا تتفق مع معايير العقلانية التي حددها فضلاً عن تعارضها مع نصوص الشريعة.

ثم يدافع الباحث عن الأحكام الفقهية التي تميّز بها **ابن حزم** والتي لم تلق قبولاً عند أصحاب المذاهب الأخرى، ويلقي باللائمة على من انتقد أحكام **ابن حزم** بإيراد أمثلة ليرد بها المذهب الظاهري كاملاً وينسبها إلى التناقض. بيد أن المسألة كلها في رأي الباحث ترتد إلى أمر منهجي قوامه التزامه الصارم بمنهجيته العامة في المذهب التي أنتجت بعض الأحكام غير المألوفة أو المقبولة عند بعضهم، وكان الأولى في رأي الأستاذ **الزعبي** عدم انتقاد الأحكام المترتبة على المنهج بل التوجه إلى نقد المنهج نفسه.

أما **الخاتمة** فقد بينت خلاصة منهج البحث الذي اتبعه **ابن حزم** مما سمح بتعميق مسارات التحليل عنده والنظر العقلي لكل من المنقول والمعقول، وبذلك يرى الباحث أن ظاهرية **ابن حزم** مثلت ثورة على صعيد الفكر الفلسفي، وأنها ثورة منهجية حقيقية في إطار العقلانية، ونقلة بارزة وردة فعل قوية تجاه التركيبات والمذاهب التي لم تفحص أسسها فحصًا كافيًا، مما دفعه إلى المناداة بالمنهجية الصارمة أساسًا في بناء الأحكام وبناء المذاهب في الفلسفة والعلم والدين.

ثم بين الباحث ما نجح فيه **ابن حزم** في مجال المنقول، من عقلنة الفكر الديني، ولم يقصر في إعمال المعقول في الشريعة، ونجح في توفير أساليب برهانية في معالجة النصوص الدينية ودراستها، وحد من الأساليب الظنية في فهمها. وقد أخذ الباحث على **ابن حزم** استعماله دليل المعجزة للعبور إلى المنقول وقال: إن ذلك فيه نظر لأن الأسس العقلية قد لا تسوغ ذلك. أما في مجال المعقول فيرى الباحث أن **ابن حزم** قد نجح نجاحًا كبيرًا في ذلك مما يشهد له بنبوغه وعلو كعبه.

تقويم عام لمنهجية الكتاب ومضمونه

المسألة الأولى: تحدث الباحث عن أقسام الشريعة الثلاثة وبين أن القسم الأخير موقوف لأنه من علم الغيب الذي يتجاوز ما للعقل من قدرة. ويمكن أن يفهم من ذلك أن الموقوفات الشرعية لا مجال للعقل في التعامل معها بأي وجه

من الوجوه. ويمكن رفع هذا اللبس بالقول إن وافق المعقولَ من الشرع أساسٌ قبلي ضروري يتوجب على العقل إدراكه، فقد يقتنع الكافر بما يوافق عقله ولا يعارضه على ظاهر الأمر من أحكام الشريعة، لأن العقل في سبيل الوصول إلى المعارف يتحرك في معطيات الحس، ولولا معطيات الحس لما كانت حركة عقلية. أما عالم الغيب فهو قضية لا تقع في مجال حسه أو مجال عقله، ومن الطبيعي إنكاره والكفر به ولا يقنع بوجوب التسليم بالموقوف من الشرع.

المسألة الثانية: وفي معرض حديثه عن نفي **ابن حزم** لأي تعارض بين العقل والنقل نسجل ملاحظة من باب الاعتراف بفضل **ابن حزم** وموقفه الحقيقي من قضية العقل والنقل. فلقد شاع موقف هذا المذهب فعلاً بتقرير سلطة الشرع وحدها، ولا يجعل للعقل مدخلاً فيما جاء به الشرع. والحقيقة أن هذا الحكم لا يصح على شخص الإمام **ابن حزم**، فقد كان دافعه الرد على مذهب الباطنية.

وعلى ذلك يجب أن يفهم موقف **ابن حزم** الحقيقي، إذ ليس معنى قوله الأخذ بظاهر النص أنه ألغى العقل، فهو لم ينكر العقل مطلقًا، وإلا فكيف نفسر موقفه ومناقشاته لأهل الملل والأهواء والنحل بالعقل والنقل معًا في كتابه **الفصل** وكتبه الأخرى، وكيف نفهم تأليفه كتاب **تقريب المنطق**؟ كل ما هنالك أن **ابن حزم** التزم بما يجب الالتزام به وهو كتاب الله وسنة رسوله والإجماع، وأدرك أن لكل مجال منهجه الخاص به. فقد كان **لابن حزم** منهجه الحسي والعقلي الخاص بالموضوعات التي في متناول الحس والعقل، ومنهجه الظاهري في المسائل الغيبية التي ليست من اختصاص العقل، ذلك المنهج الذي قضى بالالتزام بما نص عليه الله تعالى وأخبر به وذكر بيانه.

المسألة الثالثة: من الواجب أن نلاحظ في هذا المقام أن الذين أخذوا بمذهبه لم يلتزموا بأصوله كلها أو لم يفهموا فلسفته على وجهها الصحيح، ذلك أن ما شاع عند بعض "أدعياء السلفية" أو أهل الظاهر ونفاة التأويل ممن انتسبوا إلى مذهبه حرفوا مقصوده، وكانوا سببًا في سوء فهم فكره وإحجام الناس عن دراسته والاستفادة من منهجه في التعامل مع الشريعة. ومما زاد في شناعة جرم

هؤلاء اتهامهم **ابن حزم** بالركون إلى النصوص والتمسك بحرفيتها دون الإيغال إلى المضمون بعد تأويله بالدليل المنضبط كما يقول **ابن حزم**، وقد كان ذلك فهمهم للسنة، والالتزام بما جاء فيها ابتداءً من الملبس والمظهر ووصولاً إلى أبسط العوائد التي كان أغلبها من أعراف الزمان، واعتبروا ذلك أساس الالتزام بالدين، فتمسكوا بالمستحبات وتركوا الواجبات واقترفوا من المخالفات ما يأباه الدين.

المسألة الرابعة: ألقى الباحث باللائمة على من انتقد **ابن حزم** في بعض اجتهاداته الفقهية الشاذة وعزا ذلك إلى التزام **ابن حزم** بمنهجه التزامًا صارمًا مما أنتج له بعض الأحكام غير المألوفة. وقد وجه الباحث النقد إلى المنهج ذاته لا إلى الأحكام المترتبة عليه في محاولة منه لتغطية هذا المأخذ الذي لا نرى أنه ينقص من قدر **ابن حزم** ولا من قيمة مذهبه. وكان الأولى بالباحث أن يتناول تلك الأحكام بالدراسة والتحليل واحدًا واحدًا وفق مناهج البحث التي اتبعها **ابن حزم** لا أن يقتصر على مسألتين فقط ويبني عليهما حكمه، لأن بعض هذه الأحكام الظاهرية تخالف المعقول التي جاءت لتأسيسه ولا تحقق مقاصد الشريعة ولا مصلحة الإنسان، وما فتواه باقتصار الزكاة على الأنواع الستة فقط المذكورة في الحديث إلا دليل على ما نقول.

ثم إن المنهج إذا لم يصل إلى نتائجه كاملة وجب مراجعة بعض جزئياته لتقويم كلياته، وهي عملية تقويمية مستمرة قد تنتهي بتغيير أصول المذهب كلية كما فعل **الإمام الشافعي** - مع اختلاف الأسباب والحيثيات - حين غير مذهبه من قديم إلى جديد، وذلك لاتصاف اجتهادات أصول المذاهب بالظنية كما هو مقرر عند الأصوليين.

المسألة الخامسة: تحدث الباحث عن منهج **ابن حزم** في تحليل اللغة وفهمه وضبطه لها. وهنا تجدر الإشارة إلى أن **ابن حزم** قام بمحاولة فريدة لم يسبقه إليها أحد في تصحيح اللغة المتداولة وتقريبها لفهم المنطق وذلك في كتابه النفيس **التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية**،

فقد وصل فيه المدلول اللغوي بالمدلول الاصطلاحي لعلم المنطق، وأبدل مصطلحات متمكنة بالمصطلحات القلقة، كما أنشأ مصطلحات منطقية غير مسبوقة، وغير ترتيب الأمثلة التي يضربها المناطقة وكذلك عناصرها كما استحدث أمثلة جديدة غير معهودة.

المسألة السادسة: في دفاعه عن **ابن حزم** في فهمه للخبر والتاريخ يبين الباحث اتباع **ابن حزم** لخطوات نقدية منهجية خلّص بها التاريخ مما علق به من أوهام. ومن الأمانة العلمية أن نقول: إن هناك من المحققين من وجدوا بعض المثالب في منهجه التاريخي، فقد ذهب **الدكتور عبد الحليم عويس** في كتابه **ابن حزم الأندلسي** إلى أن **ابن حزم** قد جانبه التوفيق في بعض القضايا، فقد صنف بعض الرواة على أنهم مجهولون وعدّل عددًا من الرواة الذين تناولهم في موسوعته **المحلى**، مخالفًا لمنهج الأصوليين الذين يقدمون الجرح على التعديل، وكذلك زعمه أن سد يأجوج ومأجوج موجود ومكانه معروف في أقصى الشمال في آخر المعمورة منه، وغير ذلك من المسائل، وهي مآخذ عارضة في منهجه غير قادحة.

المسألة السابعة: من الواضح أن الباحث ركّز على مناهج البحث عند **ابن حزم** وسخّر كل الأدوات المتاحة له للكشف عن هذه المناهج، إلا أنه يلاحظ أنه لم يركز كثيرًا على قضية "نظرية المعرفة"، وإن كان قد ورد ذكرها في عنوان الكتاب وفي مواضع متعددة منه. ويبدو أن الباحث لم يكن يهدف إلى بلورة نظرية متكاملة للمعرفة عند **ابن حزم** بقدر ما كان يسعى إلى إثبات مناهج بحثه، اللهم إلا إذا كان يساوي بين مفهومي "المنهج" و "النظرية".

المسألة الثامنة: في تصدير الكتاب أراد الباحث أن يعطي حكمًا تعميميًا على غالبية من درس فكر **ابن حزم** قديمًا وحديثًا، وهذا حكم قاسٍ وخاصة على أقرانه من علماء الأصول وأرباب الفقه والتشريع من تلامذة المدارس الفقهية الأربعة وإنكارهم عليه رفضه للقياس والاستحسان. ويزيد تشدد الكاتب على أمثال هؤلاء باتهامهم بعدم القدرة على الإحاطة بفكره بما فيه من

أصالة وعمق وشمول، مع أن مذهبه لم يكتب له الانتشار والشيوع بمثل ما تحقق للمذاهب الفقهية الأخرى.

أما وصفه **لابن حزم** بالرجل الموسوعي المتصرف في كل المعارف دراية وتصنيفًا فلا أظنه إلا مجاملة وتسامحًا، الدافع إليهما العاطفة ورد الاعتبار، ذلك أن علومًا كثيرة كانت قد ظهرت قبل عصر **ابن حزم** وأثناءه لم يحط بها علمًا كالعلوم الطبيعية والرياضية والبيولوجية والفيزيائية وغيرها.

المسألة التاسعة: وقد ساقت المؤلف عاطفة المبالغة التي تتناقض في وصف طبيعة "الفكر الحزمي" من التعظيم إلى التهوين أحيانًا، فهو يقول مثلاً واصفًا جهد **ابن حزم** وإنتاجه في ص ١٥: "وإذ يفرغ من هذا الجهد الخارق، وهو جهد بحد ذاته لم يقم به أحد بمثل العمق والشمول الذي تم به حتى عصرنا هذا، يتدخل شخص **ابن حزم** الذي "يدري أنه يدري" فلا يترك صغيرة ولا كبيرة، ولا شاردة ولا واردة، إلا وأوردها في معرض الاتهام والمراجعة تمهيدًا للفصل فيهما كدعوى".

ثم يقول في ص ٢٩ من **التمهيد** ما نصه: "بطبيعة الحال ليس يعني ما ذكرناه أن **ابن حزم** قد بلغ بكل شيء مبلغه، ولا أنه أحاط كل شيء بردائه، فكما له هنا فإن عليه هناك، ولربما أعجبنا الكثير مما قدم ولم يعجبنا النزر اليسير، ولكن ذلك بالقطع لا يقلل مما أنجز، فهو بشر أولاً وأخيرًا، ويصيب ويخطئ"، فتأمل أيها القارئ!

وأخيرًا: فيمكننا القول: إن الباحث قد التزم بالمنهجية التي طرحها في بداية الكتاب فجاءت أفكار الكتاب متماسكة ومتسقة مع المقدمات التي انطلق منها، بما يفيد ذلك أن الباحث يملك رؤية واضحة للموضوع الذي يعالجه، مقتصرًا على عناصر المنهج الذي اتبعه **ابن حزم** في أعماله.